

## هل تسير الولايات المتحدة بخطى ثابتة لتحقيق أهداف خطتها الاقتصادية 3-3-3؟

والبنية التحتية الرقمية تؤدي إلى زيادة في رأس المال المعرّز للإنترنت. وبينما سيستغرق ظهور الأثر الاقتصادي الكلي لبني الذكاء الاصطناعي وقتاً، فإن الاتجاه العام واضح.

تشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تسير على المسار الصحيح لتحقيق هدف النمو البالغ 3% خلال السنوات القادمة، على الرغم من التباطؤ الأخير.

وفي حين يبشر النمو بتفاؤل حذر، فإن السياسة المالية تشير إلى عكس ذلك. فقد ثبت أن هدف تضييق العجز الفيدرالي إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي غير قابل للتحقيق في السنة الأولى من الخطة. وبدلاً من ذلك، لا تزال معدلات العجز مرتفعة، مما يعكس مزيجاً من استمرار تأثير ضغوط الإنفاق، وتمديد الإعفاءات الضريبية، والقيود السياسية على إمكانية تحقيق ضبط حقيقي.

كان إنشاء وزارة الكفاءة الحكومية (DOGE)، بقيادة إيلون ماسك آنذاك، ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأولية للإدارة الأمريكية، حيث كلفت الوزارة بتحديد أوجه الهدوء، وتحسين عمليات الشراء، وتبسيط الإجراءات الحكومية. ورغم أن هذه المبادرة حظيت بتغطية إعلامية واسعة وحققت بعض الوفورات الطفيفة، إلا أن تأثيرها كان أقل بكثير من القدر المطلوب لتحقيق تحسين هيكلي في الميزان المالي. ولا تزال برامج الاستحقاقات الكبيرة، والإنفاق الدفاعي، وتكليف الفائدة تهيمن على الميزانية، مما يتراك مجالاً محدوداً لإجراء تخفيضات اختيارية.

نتيجة لذلك، تشير التقديرات الرسمية ومعظم التوقعات المستقلة إلى أن العجز الفيدرالي سيظل قريباً من 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، ولن ينخفض إلا بشكل طفيف ليبقى فوق 5.5% على المدى المتوسط. وتنقاشى هذه النتيجة عموماً مع فكرة صعوبة التوفيق بين المزيد من الضبط المالي القوي وتخفيضات الضرائب والاقتصاد السياسي للإنفاق العام الأمريكي. فإليرادات الإضافية الناتجة عن زيادة الرسوم الجمركية ضئيلة مقارنة ب تلك البنود الأخرى. وبهذا المعنى، من شأن المحور المالي في خطة 3-3-3 أن يظل هو العنصر الذي يشكل التحدى الأكبر في الخطة.

وقد تطور عنصر الطاقة في خطة 3-3-3 بطريقة أكثر دقة وتعقيداً. في بينما لم يتحقق الهدف الرئيسي المتمثل في إضافة 3 ملايين برميل يومياً من إنتاج النفط الخام حتى الآن، استمر إنتاج الطاقة الأمريكية في التوسع بشكل ملحوظ من خلال مزيج أوسع من المصادر.

وقد حدّت عوامل عديدة من إمكانات النمو القوية هذا العام، منها انضباط رأس المال لدى المنتجين، والنصح الجيولوجي في الأحواض الرئيسية، ونقص العمالة، وارتفاع التكاليف. مع ذلك، لا

قبل عام، وضعت الإدارة الأمريكية الجديدة خطة اقتصادية طموحة تُعرف بخطة "3-3-3" وتهدف إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%， وتخفيض العجز المالي إلى نسبة 3%， وزيادة إنتاج الطاقة المحلية بمقدار 3 مليون برميل يومياً بحلول عام 2028. وفي ذلك الوقت، قمنا بتقييم إمكانية تحقيق هذه الأهداف في ظل قوة الأداء الاقتصادي، والقيود المالية الأكثر صرامة، ووضوح قطاع الطاقة. ومع دخولنا عام 2026، يمكن الآن تقييم النتائج الأولية للخطة وتحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق وعدها.

### المقاييس الكلية الرئيسية في الولايات المتحدة لخطة 3-3-3

(مقارنة الأداء المرجعي على مدى 10 سنوات مع أداء عام 2025)

المقاييس الرئيسية	متغيرات 2025	متغيرات 2015	متوسط 10 سنوات
نمو الناتج المحلي الإجمالي	%2.4	%2.0	%2.4
العجز المالي (كتيبة من الناتج المحلي الإجمالي)	7.3%	6.2%	6.2%
نحو إنتاج النفط الخام (ألف برميل في اليوم)	407	5,024	5,024
نحو إنتاج السوائل البترولية (ألف برميل مكافئ في اليوم)	470	9,300	9,300

المصادر: هيلفر، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تحليلات QNB

بشكل عام، تبدو النتائج متباينة، فقد كان أداء النمو أكثر مرونة مما كان متوقعاً، وهناك تغير واضح في تحقيق الهدف المرتبط بخفض العجز المالي، أما الهدف المتعلق بالطاقة، فقد شهد تطورات أكثر تعقيداً وغير مباشرة مقارنة بما تشير إليه المقاييس المبسطة.

تباطأ نمو الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2025، لكن وتيرة التباطؤ كانت أقل حدة بكثير مما كان متوقعاً في البداية. ويعُد هذا الأمر جديراً بالاهتمام، لا سيما في ظل الصدمة السلبية الكبيرة المتوقعة نتيجة للرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضت بعد ما يُسمى بـ"يوم التحرير"، والتي أثرت سلباً على المعونيات، ولكن حتى الآن، ثبت أن تأثيرها محدود على كل من التضخم والنمو. وعلى الرغم من هذه التحديات، لم يشهد الاقتصاد حالة من التباطؤ الأكثر حدة، حيث استقر النمو عند مستوى أقل من الاتجاه المعتاد، ولكنه ظل إيجابياً عند ما يقارب 2%.

وتفسر عدة عوامل هذه المرونة. فقد ظل استهلاك الأسر مدوماً بميزانياتها العمومية القوية بفضل ارتفاع أسعار الأصول، مما خفف من أثر التضخم. علاوة على ذلك، تم تخفيف السياسة النقدية التقييدية وبدأت تحول إلى سياسة محاباة، مما أدى إلى خفض تكاليف الاقتراض وتيسير الأوضاع المالية حتى أواخر عام 2025. وقد ساعد هذا التحول على استقرار ديناميكيات الاستثمار والانتمان، مما حدّ من مخاطر تراجع النشاط الاقتصادي. والأهم من ذلك، ظلت أسس الدورة الاستثمارية الجديدة المرتبطة ببنيان الذكاء الاصطناعي تتعزّز. فالنفقات الرأسمالية الضخمة التي تخصصها الشركات الأمريكية العملاقة لمراكز البيانات وأشباه الموصلات

من حيث إجمالي سوائل البترول أو حتى الهيدروكربونات الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الغاز الطبيعي، فمن المرجح أن يتم تحقيق هذا الهدف.

إجمالاً، وبعد مرور عام على تجربة خطة 3-3-3، يشير أداء الاقتصاد الأمريكي إلى مرونة النمو واستمرار دعمه بالتيسير النقدي والمراحل الأولى لدوره استثمارية مدفوعة بالذكاء الاصطناعي. إلا أن ضبط الأوضاع المالية العامة قد فشل بشكل واضح، بسبب القيود التي تفرضها ديناميكيات الإنفاق الهيكيلية والواقع السياسي. أما نتائج قطاع الطاقة، فتفق بين هذين النقيضين، حيث يتم تحقيق التقدم من خلال التنوع، لا عن طريق الزيادة القياسية في إنتاج النفط.

يزال إنتاج الطاقة يشهد زيادة ملحوظة، سواءً من حيث النفط الخام أو من حيث براميل مكافئ النفط يومياً، والتي تشمل إجمالي البترول والسوائل الأخرى.

في الوقت نفسه، ساهم الموقف التنظيمي الأكثر حيادية للإدارة تجاه قطاع النفط والغاز في الحد من حالة عدم اليقين وتشجيع الاستثمار التدريجي، بينما استمرت قدرة الطاقة المتتجدد في التوسيع بفضل جدواها الاقتصادية وليس الدعم الحكومي وحده. وبالتالي، يتطلع نظام الطاقة الأمريكي ويتتنوع، وإن لم يزد اعتماده على النفط الخام بشكل ملحوظ. ويشير هذا المسار إلى أن الهدف الأساسي لمحور الطاقة (زيادة توافر الطاقة وأمنها وتكتفتها المعقوله) يتحقق جزئياً، وإن كان ذلك من خلال التأثيرات المرتبطة بتكون مصادر الطاقة وليس من خلال زيادة كبيرة في أحجام النفط الخام. وإذا ما تم قياسه

### فريق QNB الاقتصادي

#### \*لويس بيتنو

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

\*المؤلف المراسل

عائشة خالد آل ثاني  
مسؤول أول – قسم الاقتصاد  
+974-4453-4647

بيرنابي لوبيز مارتن  
مدير أول – قسم الاقتصاد  
+974-4453-4643

**الأخلاقيات:** تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB"). ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركاته التابعة. يعتقد بأن هذه المعلومات قد الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو اقرار أو تهدىء من أي نوع، سواءً كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقدير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملامعتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لموقع إلكتروني خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القاريء، ولا يزيد محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم القاريء أي اعتماد فيما يتعلق بدقّة هذه الواقع أو ضوابط الحياة الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلًا فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر توصيّة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلبًا أو توصيّة فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقى بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين متخصصين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يعتقد بحق تحديد أي معلومات في أي وقت دون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفوه أو ممثلاته أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتم من أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعدلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلها أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسوق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.